في المصارف والصناعة باسرائيل انما يحول اسرائيل الى « المركز المالي لليهودية العالمية » ، ولكنهم يخطئون في تحديد من الذي يحرك الاخر . فالناقلات الجديدة التي اوصت عليها الشركة البحرية لنقل الفواكه في حيفا ، والتي تكلف عدة ملايين من الدولارات ، وهو الامر الذي فاخر به عدد كبير من الاسرائيليين ، لا يدل مطلقا على قوة اسرائيل المالية . اذ ان هذه الشركة لا تعتبر اسرائيلية اكثر مما هي شركة ارامكو عربية . والاموال التي رصدت لشراء الناقلات اتت اساسا من مصادر غير اسرائيلية وغير يهودية ، احدها شركة جنرال دينمكس الاميركية . ولقد كشفت حقيقة ملكية الشركة في شهر شباط عندما اعيد تنظيم الشركة وانتقل مركزها الى بنما حيث تبين ان ١٥ ٪ فقط من رأس المال الموظف للشركة جاء من التجارة مع اسرائيل(١٠) . وفي حالات كثيرة تقوم الشركات العالمية بانشاء فروع لها في اسرائيل لاغراض ضريبية ، ولا يستفيد منها الاسرائيليون اكثر مما يستفيد اهالي بهاماس من الشركات الاميركية التي تقيم مراكزها في بهاماس لكي تتجنب دفع الضرائب في الولايات المتحدة . كذلك فان ارتفاع تحويلات رأس المال الخاص الى اسرائيل ، من اقل من ١٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٧١ انما هو دليل على زيادة الاستغلال ، وليس على التمركز . فقسم كبير من هذا الراسمال يذهب الى المضاربة في الاراضي رافعا بذلك أسعار أراضي البناء بحيث أصبح الاسرائيليون انفسهم غير قادرين على بناء البيوت . ان القانون الاسرائيلي الخاص بالاستثمار الخيري يمكن المضاربين الاجانب من استرجاع رأسمالهم وارباحهم من خلال افراغ البلاد من ثرواتها على المدى البعيد . او أن معدلات الفائدة العالية في اسرائيل (تصل الى ٢٠ ٪) هي التي تجتذب الرأسمال الذي لا يؤدي الا الى تفاقم ضغوطات التضخم في الاقتصاد الذي يولد مثل هذه المعدلات العالية للفائدة بالدرجة الاولى(١١) . ومثل هذه « الاستثمارات » ليس لها سوى قيمة ضئيلة سواء بالنسبة للمواطن الاسرائيلي العادي او للاقتصاد الاسرائيلي .

ان احدى علامات ظهور الوضع الكولنيالي الجديد لاسرائيل تتمثل بوجود نخبة حاكمة والتي أصبحت فاسدة بابتعادها عن الشعب الذي تزعم انها تمثله . ان اخصائيي حزب العمل وشركاءهم في المؤسسة الحاكمة ، بتخليهم عن واجباتهم تجاه الشعب الاسرائيلي، انما يحكمون باسم طبقة الكومبرادور الصغيرة التي هم جزء منها، والرأسماليين الاجانب حيث الروابط معهم لا تنفصم . ولقد كشفت الروابط الوثيقة بين النخبة وضامنيهم الاجانب بالصدفة ، وذلك عندما استقال المدير العام لوزارة الدفاع في شهر آب الماضي ليصبح نائب رئيس الشركة الاميركية العالمية ، جنرال تلفون ، مما ينم عن احتمال وجود فساد . وفي العامين الماضيين اهتزت اسرائيل عندما كشفت مجموعة من الفضائح عمق الفساد في المؤسسة الاسرائيلية . ففي عام ١٩٧١ اتهم وزير الدفاع باقتناء وبيع اثريات اسرائيلية بصورة غير شرعية . وبعد ذلك بعدة أشهر تبين انه كان للحكومة ضلع في انهيار شركة اوتوكارز الاسرائيلية لتجميع السيارات والذي الحق خسائر جسيمة بالاف الدائنين الصغار . وفي الوقت ذاته كشف التحقيق في عمليات شركة نتيفي نفت الحكومة عن قصة وضيعة حول النفاق وسوء استعمال اموال الحكومة وسرقة الاملاك العامة من قبل موظفي الدولة ، انتهت باستقالة المدير العام للشركة . ولما علم ان وزير العدل دفع لمحامي التحقيق اجورا باهظة بمعدل ٢٦٥٠ ليرة اسرائيلية في اليوم الواحد ، ثار الجمهور مما ادى الى استقالة وزير العدل يعقوب شابيرا . لكن بعد ذلك بثلاثة اشهر فقط كان لدى رئيسة الوزراء الوقاحة الكافية لتعيد تعيين صديق حياتها الى وظيفته السابقة ، وهو الامر الذي وصفه احد الصحفيين الاسرائيليين بانه « صفعة وقحة في وجه الرأي العام »(١٢) . لم تكن هذه الفضائح اكثر اثارة من التحقيق